

بلاغ صحفي

تنظيم يوم دراسي احتفالاً باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات

وجدة، 24 شتنبر 2022

تحتفل لجنة الحق في الحصول على المعلومات على غرار باقي اللجان والهيئات المماثلة على الصعيد الدولي، باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات الذي يصادف يوم 28 شتنبر من كل سنة.

وكان هذا اليوم العالمي مناسبة لتنظيم لقاء دراسي يوم السبت 24 شتنبر 2022 بمدينة وجدة حول موضوع معايير تقييم الحق في الحصول على المعلومات.

حيث شكل هذا اللقاء الدراسي الذي نظم بشراكة مع جامعة محمد الأول بوجدة وبدعم من ولاية جهة الشرق ومجلس جهة الشرق، ومشاركة مؤسسة وسيط المملكة والمجلس الوطني للصحافة، وجمعية تحالف النهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة، فرصة لتقديم المعايير التي وضعتها اللجنة بخصوص أعمال الحق في الحصول على المعلومات من قبل المؤسسات والهيئات المعنية بتطبيق القانون رقم 31.13 المنظم لهذا الحق.

وقد أكد السيد رئيس لجنة الحق في الحصول على المعلومات خلال هذا اللقاء، أن حضور السيد وسيط المملكة له دلالاته الخاصة، فقبل دخول القانون 31.13 حيز التنفيذ، كان يلتجأ المواطن لمؤسسة الوسيط من أجل ضمان حقه في الحصول على المعلومات، فبإنشاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات خول القانون لهذه المؤسسة هذه المسؤولية ولكن حافظت مؤسسة الوسيط بمواكبة المواطن في كل ما له علاقة بملفاته الإدارية الشخصية.

كما أكد السيد الرئيس على أهمية التمييز بين الخبر الصحفي الذي يراد به تنوير الرأي العام والذي يؤثر بترسانة قانونية وطنية دقيقة، والمعلومات أو المعلومة ذات الطابع العام التي في حوزة المؤسسات والهيئات المعنية. فحضور المجلس الوطني للصحافة في هذا اللقاء كان له بدوره دلالة خاصة.

وتشدد لجنة الحق في الحصول على المعلومات، على ضرورة انخراط كافة الفاعلين خاصة المؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام والجمعيات ومختلف وسائل الإعلام، لترسيخ هذا الحق وجعله في صلب اهتمام السياسات العمومية ذات الصلة بتحسين جودة عمل المرافق العمومية، وكذا تفعيل آليات النشر الاستباقي للمعلومات العمومية الموجودة في حوزة الهيئات والمؤسسات المعنية، لما لهذه العملية من إسهام في تعزيز منسوب الثقة بين المواطن والإدارة، وتسهيل ولوجه إلى المعلومات القابلة للتداول العمومي.

كما شكل الاحتفال باليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات، مناسبة للجنة للإعلان عن إطلاقها لمداولة حول مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبعد مرور ما يزيد عن ثلاث سنوات على تفعيل القانون المذكور، استقر رأي اللجنة على فتح النقاش، ، في سبيل تشكيل أرضية مرجعية لإجراء مراجعة للقانون رقم 31.13.

ولا يفوت اللجنة بهذه المناسبة، التأكيد على ضرورة توفير كل وسائل العمل الواجبة للجنة الحق في الحصول على المعلومات، بالشكل الذي يساعدها على القيام بمهامها الوطنية، ويعزز من استقلاليتها، ومن أدوارها في ترسيخ ثقافة الحق في الحصول على المعلومات وحماية أعمال وتنفيذ القانون رقم 31.13، بما يخدم حقوق المواطنين والمواطنات ويعزز من صورة المغرب حقوقيا على المستوى الدولي.